

في ورشة عمل «تعزيز إدارة العمالة الوافدة بالكويت»

الكندري: حريصون على تزويد كوادرننا بالخبرات الدولية

محمود الزاهي

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري أن الوزارة حريصة على تزويد كوادرها بالخبرات الدولية المتقدمة والاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال إدارة العمالة الوافدة تماشياً مع سياسة الدولة الهادفة إلى التفاعل والتواصل مع الجهات المعنية بتطوير إدارة العمالة الوافدة.

وأضاف الكندري إن وزارة الشؤون والعمل لا تخش جهداً في رعاية ودعم تلك الفعاليات على أمل أن تسهم في وضع توصيات وخطة عمل مستقبلية لتعزيز إدارة العمالة الوافدة في الكويت بالتنسيق مع جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني تحقيقاً لتوجيهات سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بضرورة أن تكون وزارة الشؤون ملتزمة بنظير وتعمل سياستها وبرامجها الخاصة بإدارة العمالة الوافدة وفقاً للمعايير والاتفاقيات الدولية مشيراً إلى أن الورشة تأتي تأكيداً لتوجيهات الوزارة الهادفة لتطوير قطاع العمل بها و مواكبة التطورات والمستجدات في سوق العمالة الوافدة على مستوى الخليج والعالم.

وأكد الكندري في تصريح للصحافيين إثر إلقاء كلمته أن الوزارة تعمل جاهدة لتوفير جميع الامكانيات لتسهيل عملية تحويل العمالة داخل البلاد من صاحب عمل إلى آخر دون شروط حتى تضمن سير عملية العمل بون معوقات.

وحول رفض بعض أعضاء مجلس الأمانة أن يكون وزير الشؤون بدم دولياً هو الخوف بتحديد الحد الأدنى للأجور، أوضح الكندري أن القوانين لا تحدد تفاصيل كل شيء ولا بد من وجود جهة متخصصة ومخولة بالعمل لخلق هذه الأمور لكي يكون هناك مرونة في العمل التتبعي، لافتاً إلى أنه لم يسمع أن هناك بعضاً من أعضاء مجلس الأمانة يعترضون على أن يقوم الوزير الدولية بتحديد الحد الأدنى للأجور، موضحاً أن تحديد الحد الأدنى كان من الملاحظات الرئيسية للعديد من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والاتحاد العام لعمال الكويت وكل من هو معنى بشؤون العمل خلال السنوات الفائتة، إلا أن الوزارة لم تتمكن من حل تلك المشكلة لعدم وجود نص في القانون يحدد الحد الأدنى للأجور، مشيراً إلى أن الحد الأدنى لا يحدد طابقاً للوضع المعيشي داخل البلاد، ومن ثم فإن الجهة المعنية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وحول تأجيل مناقشة قانون العمل في القطر الأهلي بمجلس الأمة، بين الكندري أن القانون لم يتغير منذ عام 1964 وحتى الآن، وقد تم اعتماد القانون الجديد في الدولة الأولى لمجلس الأمة وأن فترة أسبوعين أو ثلاثة ليست بالوقت الكثير مقارنة بالخمسة وأربعين عاماً للقانون القديم.



الكندري والمدير الإقليمي لمنظمة الهجرة ونائب السفير البريطاني خلال الورشة (تصوير: واد الشيخ)

وحول وجود تصور جديد للتعامل مع الكفيل، أكد الكندري أن لدى الوزارة رغبة جادة تتفق فيها مع جميع الجهات المعنية بشؤون العمل لاجتياز بديل مناسب لنظام الكفيل. وفي رد على سؤال بشأن الجديد في مشروع الميكنة بالوزارة، أوضح الكندري أن نظام الميكنة يقوم بتوفير جميع الامكانيات لخدمة العامل وصاحب العمل بنظام آلي، مؤكداً أن المعنيين بالوزارة عقدوا العديد من الاجتماعات الدورية التي تم من خلالها التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات للقضاء على كل ما يؤخر البدء في تشغيل النظام، موضحاً أن العمل جار على نقل النظام القديم إلى النظام الجديد، مبيّناً أن قطاع العمل يحتاج إلى وجود مثل هذا النظام المتوقع تطبيقه مع نهاية العام الجاري.

وحول ردة فعل الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على أوضاع العمالة الوافدة وما تبعها من عمليات فصل تعسفي، أشار الكندري إلى أن طلبات جلب العمالة الوافدة ما زالت مستمرة ولم تتأثر بالأزمة الاقتصادية مرجعاً ذلك إلى وجود الكثير من المشروعات التي تحتاج إلى أيد عاملة نافية أن تكون الشؤون قد تلقت أي شكوى في هذا الخصوص.

ومن جانبها أوضحت مدير تنمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت «فالري كليف» أن ورشة العمل تهدف إلى إيضاح

المشاكل العمالية من خلال المعرفة للوصول إلى الأهداف التطويرية بالتعاون مع الحكومة الكويتية ووضع استراتيجية من خلالها يتم استيعاب العمالة والمورور بسلام إلى بر التنمية، كما عبرت عن أملها في أن تصل هذه الجلسة إلى خطة عمل جوهرية لتعزيز التعاون المشترك بين الدول المشاركة.

وقال نائب السفير البريطاني «تيم ثوري» إن العمالة الوافدة تأتي من ضمن أولويات الحكومة الكويتية، لافتاً إلى أن العمالة الوافدة في تزايد دائم ومهمة كل حكومة استغلال تلك العمالة استفلااً جيداً وفتح الأبواب والحدود لمن يريد ويبيغي العمل من

أجل مستقبل أفضل له ولوطنه. وشدد على ضرورة العمل على تحقيق متطلبات المجتمع الكويتي من خلال توفير خدمات أفضل وتنمية دائمة، موضحاً أن الكويت لتلك العمالة لتحسين أوضاعها القانونية.

وأوضح المدير الإقليمي لمنظمة الهجرة الشرق الأوسط لمنظمة الهجرة الشارقة أن أكثر المتضررين في الأزمة الاقتصادية هي العمالة الوافدة، مشيراً إلى أن الانتاجية العمالية لها علاقة كبيرة بالتنمية؛ إذ تعتمد صفة أساسية على العنصر البشري، مضيفاً أن هناك بعض الخبراء يؤكدون أن دول كثيرة بالعالم ستأثر بالأزمة الاقتصادية وتأثير الخاصة بالعمالة السائبة، قال إن هذا دورنا الأجنبي ودور وزارة الداخلية للحد من تلك الظاهرة ونعمل من خلالها على ملاحقة الفاسدين وتجميد الأرقام، مشيداً بعمل اللجنة الثلاثية التي تعمل بمشاركة وزارة الشؤون ودورها في القبض على المخالفين والهاربين المتواجدين في أماكن غير أماكن عملهم.

وحول وجود حظر على دخول بعض الجنسيات للكويت، أوضح العوضي أن الكويت بلد مفتوح للجميع، مستغرباً بعض الأقاليم التي تردت في هذا الصدد مؤكداً عدم وجود أي قيود أمنية على أي جنسية بعينها، مبيّناً أن القيود تقتصر على الأشخاص المطلوبين أمنياً، مؤكداً أن الكويت بلد مفتوح للجميع.

اليوم إعلان الفائزين بجائزة الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية



الشيخ سالم العلي

سارة محمد

تعد إدارة جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية مؤتمراً صحافياً الخاص بإعلان أسماء الفائزين لعام (2008) في جائزتي «دولة الكويت» و«الوطن العربي» صباح اليوم في تمام الساعة 11 صباحاً في مقر وكالة الأنباء الكويتية «كونا»، ودعا الدكتور خليل عبد الله أبل مدير الجائزة جميع وسائل الإعلام المرئية والسموعة والمكتوبة إلى حضور المؤتمر متمنياً أن تكون الثقافة المعلوماتية والاستخدامات الرقمية وسيلة لتحقيق طموحنا في رؤية مجتمع معلوماتي متكامل ومتطور.

وقد أعلنت إدارة جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية أن أكثر من 3000 شخص من الكويت والوطن العربي شاركوا في الدورة الثامنة للمسابقة، وأوضح أبل أن أكثر من 100 متخصص قاموا بتقييم المشاركين الذين قدموا طلباتهم خلال فترة التسجيل التي بدأت في 12 أكتوبر الماضي واستمرت حتى 15 يناير الماضي.

وتهدف الجائزة إلى الارتقاء بالمهارات المعلوماتية والإبداعات المختلفة ونهضة الشباب للاسهام في تطوير الثقافة المعلوماتية وتطوير المحتوى الرقمي العربي وإبرازه وإثارة روح المنافسة والتميز والابتكار في مجال تقنية المعلومات وتفعيل دور الثقافة المعلوماتية في المجتمع، كما تهدف إلى الإفادة من تقنية المعلومات بالتنمير بقضايا ذات أهمية وتوعية المجتمع بالمانرسات المعلوماتية السليمة وزيادة درجة استفادة المجتمع للتعامل الرقمي والحفاظ على هوية المجتمع الثقافية في المنظومة المعلوماتية العالمية وإبراز وجه الكويت الحضاري والثقافي من خلال شبكة الإنترنت، ولجائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية مسارات متعددة أولها «جوائز المعلوماتية» ويعتبر هو المسار الرئيسي الذي بدأت به الجائزة خطواتها الأولى وتتوخى فيه بين جوائز علمية وأخرى تقديرية تقدم للأفراد والمؤسسات الحكومية والبلدية والجوائز، وهذه الجوائز مقسمة إلى جائزة دولة الكويت التي انطلقت عام (2001) وجائزة الوطن العربي التي بدأت فعالياتها في عام (2007) والجائزة التقديرية التي تخصصها الجائزة بدءاً من عامها السابع (2007) وتمنح لأفراد وجهات من دولة الكويت والوطن العربي وتشمل وسام المعلوماتية وهي أعلى جائزة تقديرية تمنح سنوياً لمن تميز بعمل بارز وعطاء منهوود في مجال التنمية المعلوماتية، وخصص المسار الثاني للمشاريع التنموية وتسعى الجائزة إلى تحقيق التنمية المعلوماتية الشاملة والمتكاملة بين الأفراد والمؤسسات من خلال المشاركة في فعالياتها بدءاً من مركز التدريب وإقامة الندوات واللقاءات وتقديم برامج تطوير جودة الخدمات الرقمية المختلفة في المجتمع، أما المسار الثالث فقد خصص للمعلومات الرقمية، وتتطلع الجائزة إلى إبراز الوجه الحضاري للوطن العربي في ميدان المعلوماتية والتي جعل المعلومات الرقمية العامة والمتعلقة بالأفراد والمؤسسات في تناول الباحثين والمهتمين بسهولة ويسر وثقة وتصميم فريد من نوعه من حيث التصنيف والبنية وشمول الموضوعات وسهولة البحث عن المعلومات.

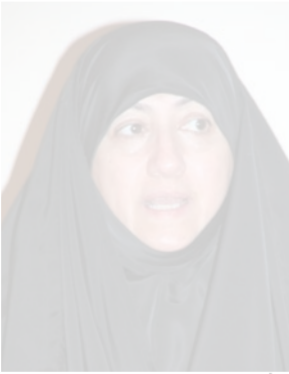
مؤتمر «السلوك المنحرف» يبدأ غداً لمدة ثلاثة أيام

وزير العدل: المؤتمر يناقش قضايا الأجيال القادمة

محمود الزاهي



صلاح الغزالي



خديجة المحمد



محمد الكندري

المجتمعية للخروج بخطة فعالة في تحقيق الضبط والانضباط الاجتماعي شريطة أن تستند هذه الخطة إلى رؤية واضحة في تحقيق الأمن الثقافي وذلك بأن يحدد المؤتمر معايير كل من السلوك السوي والمنحرف قبل تناول مفهوم الضوابط الاجتماعية لمواجهة أي سلوكيات

البلدي خليفة الخرافي على ضرورة وحوية الدور الذي يمكن أن تقوم به كل من الأسرة والدرسة والإعلام، مشيراً إلى أن المؤتمر بالغ الأهمية ومن الضروري أن يلقي الأهتمام من جميع كون السلوكيات المنحرفة باتت مشكلة حقيقية تعاني منها المجتمعات العربية وينتجت التصدي لهذه المشكلة بدء من مرحلة الطفولة والنشأة و بث الأخلاق الحميدة في نفوس النشء لتأثير تلك المرحلة على مسار الأبناء بعد ذلك.

صرخة

وقال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي إن الفساد المنشر في المجتمعات العربية هو فساد قيمي والتصدي له مسؤولية جمعية ولابد من تنظيم حملة توعوية وإصلاحية كبيرة تكون بمثابة صرخة ضد جميع مظاهر الفساد المالي والإداري والقيمي.

وتابعت رئيسة اللجنة التحضيرية للرابطة الوطنية للأمن الأسري (براسي) الدكتورة خديجة المحمد بضرورة تضاضف الجهود العربية

وأكد أن هيئة التعليم التطبيقي سوف تقوم بدور مهم في تفعيل هذه الأهداف وتجسيد تلك الحضور لأن الهيئة واحدة من أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي كونها معنية بالتعليم والتدريب وهما ركيزتان أساسيتان في بناء المجتمعات وتنميتها فضلاً على كونها تضم بين كلياتها الخمس واحدة من أهم كليات إعداد المعلم وهي كلية التربية الأساسية، ومن جانبه أكد عضو مجلس الأمة الدكتور محمد الكندري أن مسألة السلوكيات المنحرفة يجب الإهتمام بها من قبل المؤسسات الحكومية والبرلمانية وجمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني في بلادنا العربية إذ لا يمكن التصدي لمشكلة كهذه إلا من خلال جهد جماعي مطالباً بتأسيس مشروع وطني للحفاظ على الهوية سواء المحلية أو العربية مستبعدة القدرة على ذلك إلا بالتعاون مع جهود وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات التربوية والإصلاحية فضلاً عن دور الأسرة المهم والحيوي.

شبكة حقيقية

ويؤدوره شدة عضو المجلس

ثمن وزير العدل وزير الأوقاف حسن الحريتي الجهود المبذولة لمؤتمر «أنواع الضوابط الواجبة في مواجهة السلوك المنحرف» الذي تنظمه لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء برئاسة الشبيخة لطيفة الصباح بالتعاون مع إدارة الأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية والذي يبدأ أعماله غداً في دولة الكويت كما شدد على أهميته على صعيد تربية النشء وإعداد الأجيال.

وأشار الوزير الحريتي إلى أن الدستور الكويتي في دولة الكويت لم يفرق بين المرأة والرجل استناداً إلى عدم تفرقة الشريعة الإسلامية بينهما وقال: هناك الآن جهود برلمانية تستهدف إعداد قانون للحقوق المدنية للمرأة.

وشدد مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب يعقوب الرفاعي على أهمية المؤتمر في هذه المرحلة كونها يناقش واحدة من القضايا الاجتماعية البالغة الأهمية والصاسية وقال: نحن بحاجة ماسة في مجتمعاتنا العربية إلى استعراض التجارب المتبادلة ومن ثم وضع برامج عمل لمواجهة السلوك المنحرف وتنظيم حملات توعوية وإعلامية لمواجهة هذا الداء. ولفت الرفاعي إلى أنه اطلع على المحاور التي ستتم مناقشتها في المؤتمر واصفاً إياها بأنها محاور تتناغم مع الحاجة كونها تعنى بالضوابط الاجتماعية التي تستهدف الاستقرار الاجتماعي في عالم متغير، ولابد وأن يكون هناك دور لمؤسسات الضبط الاجتماعي يدعمه دور إعلامي متناغم معه.

الكتلة الطبية انتقدت إحالة الصحة طبيباً للتحقيق بعد تصريح صحافي

ربيع سكر



الدكتور عثمان العمر



الدكتور حسين الخيزان

العمر: نطالب

«الروضان» بإلغاء

القرار الجائر

المهن الطبية لا يستطيعون إيصال صوتهم وأفكارهم وحولتهم للمشاكل التي يعاني منها المرضى والمرجعون إلى أصحاب القرار؟! وكيف سيتحسن الوضع الصحي للوزارة إذا ما استمر أسلوب «إغلاق الأبواب» إضافة إلى قرار «تكميم الأفواه»؟! وتذكر أنه إذا كان المسؤولون يعتقدون أن الزميل قد أساء أو أخطأ بحق أحد منهم، فلماذا لم يلجأوا إلى القضاء الكويتي التزيه لإصافهم عن طريق قانون المطبوعات؟ وكيف يجري التحقيق من وزارة الصحة التي عينت نفسها «خصفاً وحكماً» في أن واحد بهذا الموضوع؟! وأعرب عن دهشته من «سلاح الصمت» الذي رفعه الزملاء بالجمعيات المهنية الطبية المختلفة

انتقدت الكتلة الوطنية لأصحاب المهن الطبية ما أسسته «أسلوب تكميم الأفواه» منبهة وزارة الصحة باتباعها بمنعها موظفي الوزارة من إياد آرائهم في وسائل الإعلام، مضيفاً أن الوزارة بهذا الأسلوب تريد إيصال رسائلها المطلقة لكل من يبدي برأيه في أي من الموضوعات الصحية العالقة. وقال رئيس الكتلة الدكتور حسين الخيزان في تصريح صحافي لثقته، الوسط: «إننا نأسف أن نعيش هذا العهد القمعي الديكتاتوري من قبل الصحة، كما يؤسفنا أن نقرأ بالصحف أن الوزارة اقتادت أحداً من الأطباء للتحقيق معه بسبب «جريمته الكبرى» التي اقترفتها وهي إدلاؤه «بتصريح صحافي» أبدى فيه رأيه الشخصي في أحد الموضوعات.

وأوضح أن هذا الأسلوب أبعده مما يمكن تخيل حدوثه بعهد الوزير الحالي وروضان الروضان الذي من المفترض أن يكون هو آخر من يسبح بتطبيق مثل هذا القرار في عهد لسببين: أولهما أنه أقسم أمام الله والأمير كتاباً وكوثرير بالعمل من أجل الحفاظ على الدستور الكويتي وليس بإفراغه من محتواه بمثل هذه القرارات التي ضربت بالمداتين 30 و36 عرض الحائط، وثانيهما أنه «ولد بطنها» كما يقولون، أي أنه كان نائباً ويعني تماماً مفقود الديموقراطية والوفاء الحقيقية «للحرية» التي